قانون

تحديث البنية التحتيه في المؤسسة القضائية



الكاتب
المستشار حيدر بقر
مستشار قانوني

تاريخ النشر
16 يونيو 2025



اصلاح البنية التحتية لحور المحاكم بما يتناسب وسوريا الجديدة

في ظل التطلعات لبناء دولة قانون ومؤسسات قوية في سوريا الجديدة، يعتبر اصلاح البنية التحتية لحور المحاكم من اولويات المرحلة القادمة. فوجود محاكم حديثة ومؤهلة يعد من الركائز الاساسية لضمان العدالة، واحترام حقوق الانسان، وتحقيق الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

ابرز جوانب الاصلاح المقترحة:

- اعادة تاهيل الابنية القضائية: ترميم الابنية المتضررة نتيجة الحرب. بناء محاكم جديدة وفق معايير هندسية حديثة ترعى سهولة الوصول والتنظيم الوظيفي.
- رقمنة العمل القضائي: اعتماد انظمة الكترونية لحفظ الملفات وتسيير الدعاوى. توفير بوابات الكترونية لتقديم الشكاوى ومتابعة القضايا عن بعد.
- تحسين بيئة العمل القضائي: توفير مكاتب حديثة للقضاة والموظفين الاداريين. انشاء قاعات محاكمة مجهزة تقنيا تضمن علنية الجلسات وسلامة الاجراءات.
- الوصول العادل للجميع: توزيع حور المحاكم جغرافيا بما يضمن وصول المواطنين اليها بسهولة،

خاصة في المناطق الريفية والعشوائية. مراعاة وجود مرافق خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

- تعزيز الأمن والحماية: تطوير منظومة أمنية لحماية المحكم والعاملين فيها. تزويد المبنى بأنظمة مراقبة متطورة وتقنيات الدخول الآمن.
- الاهتمام بالاستدامة: استخدام مواد صديقة للبيئة وتقنيات حديثة تقلل من استهلاك الطاقة. تطوير البنية التحتية وفق معايير الاستدامة البيئية.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=1124

SCAN TO READ